في عـــــــــام 2007

مقتل ٨٦ صحـــافيـــاً و٢٠ معـــاونـــاً إعلاميـــاً واختـطـــاف ٦٧ والاعتـــداء على ١٥١١ وفـــرض الـــرقـــابـــة على ٥٢٨ وسيلـــة إعلام

شهد عام ٢٠٠٧ اغتيال ٨٦ صحافياً في الأقل بالعالم. فمنذ عام ٢٠٠٢ يزداد هذا العدد باستمرار. وفي غضون خمسة أعوام، زاد من ٢٥ إلى ٨٦ مسجّلاً ارتفاعاً بنسبة ٢٤٤٪. ولا بدّ من العودة إلى عام ١٩٩٤ لنقف امام عدد يفوق هذا الرقم. ففي خلال هذا العام، صرع ١٠٣ صحافيين، سقط نصفهم تقريباً في الإبادة الجماعية في رواندا، في حين وقع عشرون منهم ضحية الحرب الأهلية في الجزائر ولاقى عشرة حتفهم في جمهورية يوغوسلافيا السابقة.

أما في عام ٢٠٠٧ فلاقى نصف الصحافيين المقتولين مصرعهم في العراق.

رد فعل (مراسلون بلا حدود):

"ما من دولة عرفت هذا العدد الهائل من شهداء الصحافة بقدر العراق. فمنذ الغزو الأمريكي في آذار ٢٠٠٣، لاقى ٢٠٧ عاملين محترفين في القطاع الإعلامي حتفهم في الأقل علماً بأن أياً من الحرب في فييتنام، والنزاع في يوغوسلافيا السابقة، والمجازر في الجزائر، والإبادة الجماعية في رواندا، قد حصد هذا العدد من الضحايا في القطاع الإعلامي".

"لا بدّ للسلطات العراقية والأمريكية - التي أعلنت مسؤوليتها عن أعمال عنف خطرة ارتكبتها ضد الصحافيين - من أن تتخذ التدابير الكفيلة بوضع حد لهذا العنف. فلا يسقط الصحافيون العراقيون ضحايا رصاصات طائشة وإنما نتيجة لاستهداف متعمد تخطط الجماعات المسلّحة له. ومع أنه يتعذر على الحكومة القضاء على العنف المستشري في البلاد مرة واحدة، إلا أنها تستطيع توجيه رسالة صارمة إلى القاتلين ببذل قصارى جهدها للبحث عنهم وإحالتهم أمام القضاء".

"لم تشهد الصومال وباكستان هذا العدد من القتلى من الصحافيين منذ عدة أعوام. فلا تزال الصومال تشبه الغرب الأقصى الذي يسيطر قانون الأقوى عليه محوّلاً وسائل الإعلام إلى فرائس سهلة. وفي باكستان، يقع الصحافيون بين النيران المتداخلة للجيش والجماعات الإسلامية والمنظمات الإرهابية فيما يتمثل الخبر السار الوحيد هذا العام بعدم اغتيال أي صحافي في هذه الدولة للمرة الأولى منذ ١٥ عاماً نظراً إلى عملهم في كولومبيا".

تجدر الإشارة الى أن كل الصحافيين الذين لاقوا حتفهم في العراق (٤٧ ضحية) هم عراقيو الجنسية باستثناء مراسل روسي. ويعمل معظمهم في وسائل إعلام عراقية وقد وقعوا ضحية الاغتيالات المستهدفة. ومع أنه غالباً ما يصعب تحديد دافع هذه الجرائم بدقة، إلا أنه دائماً ما يكون مرتبطاً بعمل الضحايا أو طبيعة المؤسسة الإعلامية التي يتعاونون معها. فتستهدف الجماعات المسلّحة الصحافيين العاملين في وسائل إعلام مقربة من تيار ديني مختلف عن تيارها فضلاً عن أولئك الذين يعملون لحساب مؤسسات إعلامية أجنبية أو تتلقى التمويل من مصادر أجنبية.

واللافت للنظر أن السلطات لا تسعى إلى إصلاح الوضع محافظةً على جمود مقلق. فلم تجد الحكومة العراقية إلى الآن أي وسيلة للرد بفعالية على أعمال العنف هذه. ومن المقترحات النادرة التي تقدّم قادة البلاد بها، نذكر السماح للصحافيين بالتسلّح بدورهم ليتمكّنوا من الدفاع عن أنفسهم في حال تعرّضوا لأي هجوم...

في الصومال (٨ قتلى)، تخللت موجة من الاعتداءات غير المسبوقة أحد الأعوام الأكثر دموية منذ عشر سنوات أقدم خلاله المتمرّدون الإسلاميون على تهديد قوى الحكومة الانتقالية وحليفها الأثيوبي. وفي هذا السياق، تتفادى الصحافة الأجنبية التوجه إلى إحدى أخطر الدول في العالم فيما يقع الصحافيون الصوماليون المتمركزون على الجبهة ضحية العنف والفوضى. لاقى نصف الصحافيين الثمانية المقتولين في عام ٢٠٠٧ حتفهم في اغتيالات مستهدفة اقترفها قاتلون مأجورون مع الإشارة إلى أن ثلاثة منهم كانوا شخصيات بارزة في القطاع الإعلامي شأن أحد مؤسسي إذاعة القرن الأفريقي راديو هورن أفريك Radio HornAfrik، وكاتب مشهور هو أيضاً مدير مجموعة شابيل للإعلام Shabelle Media. ومنذ وقوع هذه الاغتيالات، بدأ معظم المسؤولين عن وسائل الإعلام المستقلة بمغادرة البلاد خوفاً من أن يكونوا التالين على اللائحة. ونظراً إلى الوضع السائد، من البديهي أن يخشى صحافيو مقديشو أن تتحوّل مدينتهم إلى "بغداد صغيرة".

١ الولايات المتحدة الأمريكية ٢ المكسيك ١ البيرو ١ البرازيل ١ باراغواي ١ تركيا ٤٧ العراق ١ كيرغزستان ١ السلطة الفلسطينية ٢ أفغانستان ٦ باكستان ٢ نيبال ١ الصين ١ بورما ٢ إريتريا ٨ الصومال ٣ سريلانكا ٢ فيليبين ١ جمهورية الكونغو الديمقراطية ١ زيمبابوي.

حرية الصحافة: حصيلة عام ٢٠٠٧ الصحافيون المقتولون في عام ٢٠٠٧ في باكستان(٦ قتلى)، تفسّر الاعتداءات الإنتحارية والمواجهات العنيفة بين الجيش والإسلاميين جزئياً ارتفاع عدد القتلى من الصحافيين في عام ٢٠٠٧, ويرد محمد عارف من قناة آري وان ورلد Ary One World من بين الضحايا الـ ١٣٣ للاعتداء الإنتحاري الذي استهدف المعارضة بناظير بوتو في تشرين الأول في كراتشي. وفي نيسان، أودى انتحاري أراد اغتيال أحد الوزراء بحياة ٢٨ شخصاً من بينهم المصور المستقل الشاب محبوب خان.

في حزيران، لاقى نور حكيم من الصحيفة الصادرة بالأوردو باكستان ونائب رئيس نقابة الصحافيين العاملين في المناطق القبلية مصرعه في اعتداء ارتكب في منطقة باجاور القبلية (شمال غرب البلاد). أما المصوّر في تلفزيون دي أم ديجيتال DM Digital TV جاويد خان فقتل فيما كان يغطي اقتحام القوى الأمنية للمسجد الأحمر في إسلام أباد في تموز.

في سريلانكا (٣ قتلى)، ترافق اشتداد المواجهات بين القوى الأمنية ونمور التاميل بحرب وسخة قادها العسكريون وشبه العسكريين ضد الصحافيين التاميل ولا سيما في جفنا. وفي عام ٢٠٠٧ أيضاً، تعرّضت صحيفة أثيان Uthayan للاستهداف بشكل خاص: فقد اغتيل صحافي شاب يعمل فيها واختطف سكرتير تحريرها. وتجدر الإشارة إلى مقتل مراسلين آخرين في المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة.

في إريتريا (ضحيتان) التي ترد في المرتبة الأخيرة من التصنيف العالمي لحرية الصحافة، توفي الصحافي فسهاي يوهانس المعروف بجوشوا في السجن. ويبدو أن هذا الصحافي الذي يعدّ من أبرز الوجوه الثقافية في البلاد قد توفي في بداية عام ٢٠٠٧ نتيجة لظروف اعتقاله المضنية. وبعد بضعة أشهر، مات الصحافي باولوس كيدان من الإنهاك على بعد بضعة كيلومترات من الحدود مع السودان في حين كان يسعى إلى الفرار من البلاد لأنه لم يتمكن من احتمال فكرة احتجازه وتعرّضه للتعذيب في العام السابق.

تراجع عدد القتلى من المعاونين الإعلاميين ("المرشدين"، المترجمين، الفنيين، رجال الأمن، إلخ.) في عام ٢٠٠٧ مقارنة بالعام السابق (٢٠ في العام ٢٠٠٧ مقابل ٣٢ في العام ٢٠٠٦).

خلافاً لمنظمات أخرى، لا تأخذ مراسلون بلا حدود مقتل العاملين المحترفين في القطاع الإعلامي بعين الاعتبار إلا بعد تأكدها من ارتباط مصرعهم بواجبهم الإعلامي. فلم تحتسب عدة حالات إما لأنها لا تزال قيد التحقيق، وإما لأنها لا تندرج في مجال حرية الصحافة (الموت العرضي أو لأسباب أخرى لا تتعلق بمهنة الضحية).

محاكمتان أساسيتان

لا يزال قرابة ٩٠ بالمئة من اغتيالات الصحافيين فالتاً من العقاب كلياً أو جزئياً. وغالباً ما تراهن حكومات الدول التي قتل الصحافيون فيها على الوقت والنسيان لحماية القاتلين من أي عقوبة. إلا أن مراسلون بلا حدود تتحدى هذا الواقع باستمرارها في التعبئة، سنة تلو الأخرى، في سبيل قضايا سابقة.

في عام ٢٠٠٧، نددت المنظمة، بعد مرور تسعة أعوام على الوقائع، بالتصرّف المشين للسلطات في بوركينا فاسو التي أعلنت عدم وجود وجه لإقامة الدعوى في مقتل الصحافي نوربرت زونغو بالرغم من وجود أدلة فاضحة ضد عناصر الحرس الرئاسي. كذلك، أدانت المنظمة بشدة القيود المفروضة على التحقيق في مقتل مراسلها ديدا هيدارا في غامبيا في كانون الأول ٢٠٠٤ علماً بأن السبيل الأكثر جدية في هذه القضية يؤدي أيضاً إلى أروقة القصر الرئاسي.

فضلاً عن ذلك، طالبت (مراسلون بلا حدود) بتوسيع صلاحية المحكمة الدولية التي يفترض بها النظر في اغتيال رئيس الوزراء السابق للدولة اللبنانية رفيق الحريري لتطول كل الاغتيالات المرتكبة في البلاد منذ عام ٢٠٠٤ من بينها الاغتيالان اللذان استهدفا جبران تويني وسمير قصير في عام ٢٠٠٥,

رد فعل (مراسلون بلا حدود):

"إن مكافحة الإفلات من العقاب الذي يستفيد قاتلو الصحافيين منه أساسية. ومن المفترض أن يشهد عام ٢٠٠٨ محاكمتين، محاكمة قاتلي هرانت دينك في تركيا ومحاكمة قاتلي آنا بوليتكوفسكايا في روسيا. فلا بدّ من حل هاتين الجريمتين المرتكبتين على أبواب أوروبا بطريقة مثالية وإنزال أشد العقوبات بالمنفذين والآمرين على حد سواء لأن مستقبل الصحافيين، ليس الأتراك والروس وحسب بل أيضاً كل الذين يجرون تحقيقات حساسة في دول خطرة، يتوقف جزئياً على نتيجة هاتين المحاكمتين.

تعرّض مدير المجلة التركية - الأرمنية أغوس Agos هرانت دينك للقتل في ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٧ في أحد شوارع اسطنبول. ويبدو أن قاتليه هم ناشطون وطنيون أتراك من المفترض أن تبدأ محاكمتهم في ١١ شباط ٢٠٠٨ لتحميل المسؤوليات في هذه القضية وإجلاء التواطؤات المحتملة بين عناصر القوى الأمنية.

أما محاكمة قاتلي آنا بوليتكوفسكايا فننتظرها بفارغ الصبر. وفي منتصف العام الانتخابي - من المتوقع أن تجري الانتخابات الرئاسية في ٢ آذار، يجب على روسيا وضع حد للائحة الاغتيالات الطويلة التي تودي بحياة الصحافيين ولا تزال منزّهة عن أي عقاب. الواقع أن ١٨ صحافياً قد تعرّضوا للقتل منذ انتخاب فلاديمير بوتين في آذار ,٢٠٠٠ وليس اغتيال آنا بوليتكوفسكايا إلا الأخير في اللائحة التي تم إجلاء اغتيال واحد منها وحسب وأحيل الفاعلون إلى القضاء.

توقيف أكثر من صحافيين يومياً في العام ٢٠٠٧

في الأول من كانون الثاني ٢٠٠٨، تعرّض ١٣٥ صحافياً للسجن في العالم مع الإشارة إلى أن هذا الرقم لم يتبدّل منذ بضعة أعوام. فسرعان ما يستبدل الصحافيون المحررون بمعتقلين جدد. وفي المجموع، حرم ٨٨٧ صحافياً من حريتهم في خلال عام ,٢٠٠٧ وقد شهدت باكستان أكبر عدد من اعتقالات الصحافيين الذي بلغ ١٩٥، تليها كوبا مع ٥٥ اعتقالاً وإيران مع ٥٤,

رد فعل (مراسلون بلا حدود):

"لا تزال ثلاثين حكومة تقريباً في العالم ماضية في زج الصحافيين الذين يزعجونها في السجن. فيتسلح هؤلاء القادة المنتمون إلى زمن آخر بالسجن كإجابة وحيدة على الانتقادات التي يوجهها رجال ونساء الصحافة إليهم. لذا، نطالب بالإفراج الفوري عن ١٣٥ صحافياً معتقلين في سجون العالم".

"إلى تهديد الاعتقالات، يضاف اليها تهديد عمليات الاختطاف. فقد ازداد عدد الرهائن من الصحافيين في عام ٢٠٠٧ وفي العراق وأفغانستان، بات الاختطاف ممارسة رائجة أقدم الخاطفون على تصفية عدة صحافيين في خلالها. فلا بدّ للحكومات من أن تكافح هذه الظاهرة بإحالة المسؤولين عنها أمام القضاء".

لا تزال الصين (٣٣ صحافياً معتقلاً) وكوبا (٢٤) تعتبران أكبر سجون العالم للعاملين المحترفين في القطاع الإعلامي منذ أربعة أعوام. فتتولى حكومتا بكين وهافانا إخلاء سبيل الصحافيين بالتقطير في نهاية عقوبتهم لتسارعا إلى استبدالهم بغيرهم.

في آذربايجان، تعرّض سبعة صحافيين جدد للاعتقال في عام ٢٠٠٧، ما أدى إلى ارتفاع عدد المعتقلين إلى ثمانية. ولا شك في أن هذا الوضع الجديد السائد في البلاد يعكس تدهور حرية الصحافة وتشدد السلطات تجاه الصحافيين الأكثر انتقاداً.

إلى الصحافيين الـ ١٣٥ المسجونين، لا بد من إضافة ٦٥ مخالفاً إلكترونياً معتقلين لتعبيرهم على شبكة الإنترنت. وتحتفظ الصين بالصدارة في هذا السباق إلى القمع بزجها ٥٠ مخالفاً إلكترونياً وراء القضبان. ولا يزال ثمانية منهم معتقلين في فييتنام. أما في مصر، فقد حكم على متصفّح الإنترنت الشاب كريم عامر بالسجن لمدة أربعة أعوام لإقدامه على انتقاد رئيس الدولة على مدوّنته وتنديده بسيطرة الإسلاميين على جامعات البلاد.

لا يشكل السجن الوسيلة الوحيدة لحرمان الصحافي من حريته. ففي عام ٢٠٠٧، تعرّض ٦٧ عاملاً محترفاً في القطاع الإعلامي في الأقل للاختطاف في ١٥ دولة. ويبقى العراق أكثر المناطق خطورة في هذا المجال نظراً إلى اختطاف ٢٥ صحافياً منذ بداية عام ٢٠٠٧ وتصفية ١٠ رهائن. وفي أفغانستان، قتل الخاطفون معاوني الصحافي الإيطالي دانييلي ماستروجياكومو المختطفين في آذار ,٢٠٠٧ وفي باكستان، تعرّض خمسة صحافيين للاختطاف بعضهم على يد القوى الأمنية نفسها قبل إطلاق سراحهم سالمين معافين. لا يزال ١٤ صحافياً في الأقل محتجزين حالياً كرهائن في العراق.

فرض الرقابة على أكثر من ٢٦٠٠ موقع ومدوّنة

تسعى بعض الحكومات شأن حكومات الصين وبورما وسوريا إلى تحويل الوب إلى شبكة داخلية تقتصر على التبادلات داخل البلاد بين الأفراد المفوّضين قانوناً. وقد شهد عام ٢٠٠٧ إقفال أو تعليق ٢٦٧٦ موقعاً إلكترونياً في الأقل في العالم مع الإشارة إلى أن غالبية هذه المواقع تتمثل بمنتديات للنقاش. وقعت أعنف موجة من الرقابة قبل المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني وخلاله، ما أدى إلى حظر ٢٥٠٠ موقع ومدونة ومنتدى في غضون بضعة أسابيع. وقد برزت سوريا أيضاً في هذا المجال بحجبها أكثر من مئة موقع إلكتروني وخدمة للإنترنت في نهاية عام ,٢٠٠٧ فبات يستحيل بلوغ الشبكة الاجتماعية فايسبوك Face-book وخدمة البريد الإلكتروني هوتمايل Hot-mail والبرمجيات الهاتفية سكايب Skype لأن حكومة دمشق تتهمها بتسلل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية إليها.

في تشرين الأول ٢٠٠٧، وفي خلال تظاهرات الرهبان البورميين، سعى المجلس العسكري الحاكم في رانغون إلى قطع سيل المعلومات الخارجة من البلاد عبر الإنترنت بمنع ولوج الشبكة بكل بساطة. ومن المواقع المنتقدة للنظام، امتدت الرقابة إلى كل وسائل الإعلام: آلات التصوير، والهواتف الجوّالة، وغيرها.

رد فعل (مراسلون بلا حدود):

"في بعض الدول، تخضع شبكة الإنترنت للرقابة بقدر الصحافة التقليدية. وتعد الصين أهم فارضي الرقابة على الوب في العالم. فتثبت الشرطة الإلكترونية جموحاً مقلقاً قبل أي حدث سياسي مهم. وفي عام ٢٠٠٧، نشط فارضو الرقابة بشكل خاص في الأشهر السابقة لافتتاح مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني، حاجبين زهاء ٢٥٠٠ موقع ومدوّنة معظمهم سياسي الطابع".

في مجـــال الانـتـــرنـيـت

الاعتـــداء والاعتقـــال لـ(٥٨) مـــدوّنـــاً وإقفـــال و تعلـيق ٢٦٧٦ مـــوقعـــاً